سياسة الحكومة العراقية تجاه الأكراد 1968- 1970 والموقف الإيراني منها

The Iraqi government's policy towards the Kurds 1968-1970 and the Iranian position on it

أ.د. **مؤيد شاكر كاظم**: كلية الآداب، جامعة ذي قار، جمهورية العراق
ديار حامد نعيم: مديرية تربية ذي قار، جمهورية العراق

Prof. Dr. Moayad Shaker Kazim: Faculty of Arts, University of Thi-Qar, Iraq
Diyar Hamed Naeem: Directorate of Education of Dhi Qar, Iraq

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v3i3.175

الملخص:

ظهرت القضية الكردية منذ بداية تأسيس الدولة العراقية الحديثة وشارك الكرد في الحكومة العراقية التي شكلت بعد انقلاب 17 – 30 تموز 1968 بعد أن تمكنت من الإطاحة بحكومة عبد الرحمن عارف بوزيرين كرديين ومنحت الكرد حقوقًا قومية وثقافية؛ كونهم جزءًا من المجتمع العراقي، إلّا أنَّ الخلاف بين مصطفى البارزاني وجلال الطالباني أدى إلى انسحابهم من الحكومة العراقية وتحالف جلال الطالباني مع الحكومة العراقية، أمَّا مصطفى البارزاني فقد تحالف مع الحكومة الإيرانية التي أمدَّته بالأسلحة والمعدات في سبيل إضعاف الحكومة العراقية وإجبارها على تحقيق مطالبها في السيطرة على شط العرب وضمان مصالحها ومصالح دول خارجية في الخليج، وبالتالي أدى تدخل إيران في شؤون الدولة العراقية إلى زعزعة أمن الدولة العراقية واستقرارها من خلال التدخل في شؤونها وخلق مشاكل داخلية للضغط على الحكومة العراقية لاقتسام السيادة على شط العرب.

الكلمات المفتاحية: الكرد، إيران، العراق، البارزاني، الطالباني.

Abstract

The Kurdish issue appeared since the beginning of the establishment of the modern Iraqi state, as the Kurds participated in the Iraqi government, which was formed after the coup of July 17–30, 1968 after it managed to overthrow the government of Abdul Rahman Aref with two Kurdish ministers and granted the Kurds national and cultural rights as they are part of Iraqi society, but the dispute between Mustafa Barzani and Jalal Talabani led to their withdrawal from the Iraqi government and Jalal Talabani's alliance with the Iraqi government, while Mustafa Barzani allied with the Iranian government, which provided him with weapons and equipment in order to weaken the Iraqi government and force it to achieve its demands in controlling the Shatt al-Arab and ensuring its interests and the interests of external countries in the Gulf.

Keywords: Kurds, Iran, Iraq, Barzani, Talabani.

الإطار المنهجي للدارسة:

المقدمة:

حاولت الحكومات العراقية المتعاقبة إعطاء الكرد حقوقًا قومية وثقافية ودمجهم مع القوميات الأخرى التي تميز بها المجتمع العراقي ومنع استقلالهم وفصلهم عن الدولة العراقية وإفشال التدخلات الخارجية ومن ضمنها إيران التي حاولت بشتى الطرق التدخل في شؤون الدولة العراقية مستخدمة الأكراد كورقة ضغط ضدها في سبيل تحقيق مطالبها وإسقاط الحكومة أو إضعافها بتمزيقها داخليا.

اشكالية الدراسة:

تأثرت القضية الكردية بالعلاقات العراقية الإيرانية فكلما تدهورت علاقة إيران بالحكومة العراقية اتخذت الكرد وسيلة ضغط لتحقيق غايتها وإيهام الأكراد بالوقوف إلى جانبهم لتحقيق الحكم الذاتي، وبالتالي تدور الدارسة حول تدخل الحكومة الإيرانية في شؤون العراق واتخاذها الأراضي العراقية مسرح لتحقيق غايتها لإضعاف الحكومة العراقية التي تنشد الاستقرار كدولة لها كيانها الخاص.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الباحثة على المنهج التحليلي والتاريخي، إذ سلط الضوء على تدخل الحكومة الإيرانية في شؤون الدولة العراقية من خلال استخدامها الأكراد كورقة ضغط ضدها بتقديمها الاسلحة والمعدات العسكرية فضلا عن مدهم بالدعم المالي.

أهمية الدراسة:

تعد سياسة الحكومة العراقية تجاه الأكراد من المواضيع المهمة لاسيما بعد محاولة الحكومة العراقية ايجاد حل في كيفية الحفاظ على أواصر التقارب بين العرب والأكراد وعدم تجزئة المجتمع العراقي وإعطاء الأكراد حقوق قومية وثقافية وعدم فسح المجال لدول خارجية للتدخل في شؤونها لاسيما الحكومة الإيرانية التي حاولت بشتى الطرق تمزيق الدولة العراقية واستغلال الأكراد من خلال الوعود بتحقيق الحكم الذاتي.

أهداف الدراسة:

الوقوف على مدى تدخل الحكومة الإيرانية في شؤون دولة تنشد الاستقرار من خلال اضعافها داخليا واسقاطها باستخدام ورقة الضغط الكردية لتحقيق مأربها ومشاركتها السيادة على شط العرب على الرغم من اعتراف المعاهدات الدولية بسيادة الحكومة العراقية على الشط المذكور وخلق مشاكل داخلية وخارجية في سبيل الغاء هذه المعاهدات التي رأت إيران انها لا تصب في مصلحتها وحاولت جر اطراف خارجية للوقوف إلى جانبها.

اولا: **انقلاب** 17 -30 **تموز** 1968.

نجح حزب البعث المدعوم من الجيش في تنفيذ انقلاب اطاح بحكومة عبد الرحمن عارف بمساعدة اثنين من الضباط وهم عبد الرزاق النايف [1] مدير الاستخبارات العسكرية وابراهيم عبد الرحمن الداود[2] رئيس الحرس الجمهوري[3] في وقت فض به الأكراد الاشتراك في هذا الانقلاب فقد سبق عملية الانقلاب تداول ما بين حزب البعث والقيادات الكردية ومشاركتهم في الاطاحة بعبد الرحمن عارف الا ان الكرد لم يشتركوا بالانقلاب، وعلل مصطفى البارزاني عدم مشاركتهم في هذا الانقلاب للعلاقات الطيبة التي كانت تربطه مع حكومة عبد الرحمن عارف، وخوفه من فشل الانقلاب، ورغبته بعدم التعاون مع حزب البعث الذي خاض تجربة الحكم عام 1963واستخدم اساليب البطش والتنكيل بالشعب، كما رفض جماعة المكتب السياسي المتمثل بجلال الطالباني[4] المشاركة في الانقلاب معللا ارتباط الانقلابين بإيران[5] وهذا امر كما نراه يثير الاستغراب لاسيما إذ ما علمنا أن

---

[1] **عبد الرزاق النايف:** عبد الرزاق بن سعيد بن عبد العزيز، ولد في مدينة الرمادي عام 1932واكمل الدراسة فيها، دخل الكلية العسكرية وتخرج منها برتبة ملازم اول عام 1959، كانت له علاقات طيبة بحزب البعث، وشارك في الانقلاب الذي اطاح بعبد الرحمن عارف في 17 تموز 1968، اصبح رئيسا للوزراء بعد الانقلاب، وعزل من منصبه عندما اطيح به في 30 تموز 1968، تعرض لمحاولات اغتيال عام1973 و1978 في لندن وتوفي في اثرها للمزيد من التفاصيل ينظر الى: علياء صبار خلف نوري الخالدي، عبد الرزاق النايف ودوره السياسي والعسكري في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الانبار، 2018، ص6-24.

[2] ابراهيم عبد الرحمن الداود: ولد عام 1929 في الانبار، اكمل دراسته الابتدائية والثانوية فيها، دخل الكلية العسكرية عام 1959، كان له دورا في الانقلاب الذي اطاح بنظام عبد الرحمن عارف في 17 تموز 1968 وشغل منصب قائد الحرس الجمهوري، عين بعد الانقلاب النائب العام للقوات المسلحة وعين في 10 نيسان 1969 سفيرا للعراق في الفاتيكان، جرد من جميع مناصبه وتم نفيه إلى السعودية، عاد إلى الظهور في المشهد السياسي في الخارج ابان ازمة الكويت 1990 -1991 لكنه لم يفلح في الحصول على مكان في المعارضة العراقية.للمزيد من التفاصيل ينظر إلى:حسن لطيف كاظم الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، مفاهيم – احداث – احزاب – شخصيات شركة العارف للنشر بيروت، 2013، ص15.

[3] موسى مخول، الأكراد من العشيرة إلى الدولة، بيسان للنشر، بيروت، 2013، ص219.

[4] **جلال الطالباني:** هو حسام الدين الطالباني ولد عام 1933، وانظم إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة البارزاني الاب نهاية الاربعينيات، وخلال بضع سنين اصبح عضوا قياديا في الحزب، عمل في الصحافة، وخدم كضابط مجند في الجيش العراقي قبل ان يصبح من قادة البيشمركة الكردية في حركة البارزاني المسلحة عام 1961، شكل عام 1965 جناحا منشقا عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، في عام 1975 اسس في دمشق حزبه الاتحاد الوطني الكردستاني، بدأ في عام 1976 حركة مسلحة ضد السلطة المركزية وتمركز نشاطه العسكري في منطقة السليمانية، استغل الحرب العراقية الإيرانية للمناورة بين ايان وسويا من جانب والحكومة العراقية من جانب اخر، اختير رئيسا مؤقتا للعراق عام 2005، وجدد انتخابه من قبل مجلس النواب للرئاسة خلال اربع سنوات في نيسان 2006، توفى في 3 تشرين الأول 2017، للمزيد من التفاصيل ينظر إلى: لقاء مكي، المصدر السابق، ص20.

[5] صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق قراءة في ملفات الحركات والاحزاب الكردية في العراق 1946-2001، مؤسسة البلاغة للطباعة والنشر، بيروت، 2001، ص169-170.

الأكراد لم يترددوا في يوم من الأيام بالاستنجاد ليس بالحكومة الإيرانية فحسب بل حتى في إسرائيل لغرض الحصول على مبتغاهم.

شهدت الحكومة العراقية الجديدة التي الفت في اثر انقلاب 14 تموز 1968 بزعامة عبد الرزاق النايف، انقساما بين أعضائها بشأن القضية الكردية فمنهم القوميون المتطرفون الذين ذهبوا إلى حق الحكومة في اخراج الكرد اذ لم يخضعوا للإرادة العربية صاحبة السيادة لكونهم أقلية تعيش في غير اراضيها ومنهم من رأى إعطاء الكرد حقوق ثقافية واجتماعية وسياسية ضمن حقوق الشعب العراقي[1]، اما البعثيون فقد راوا ان الكرد سببا من اسباب عدم الاستقرار الداخلي للعراق لما لهم من علاقات خارجية يمكن استغلالها عند الصراع مع الحكومة العراقية لذلك لابد من أيجاد حلول سلمية لقضيتهم[2].

عرضت الحكومة العراقية الجديدة على البارزاني تعيين وزيرين كرديين للمشاركة في الحكومة فاختير محسن دزه يي وزير إعمار الشمال[3] وإحسان شيرزاد[4] وزير للأشغال والاسكان كممثلين عن الأكراد واشترط البارزاني دخولهم في التشكيلة الوزارية التي تألفت بعد 17 تموز 1968 مقابل عدم اشراك جماعة جلال الطالباني فيها[5]، بسبب العداء الشديد بين مصطفى البارزاني وجلال الطالباني حيث اتهم كل من الطرفين الاخر بالمساومة على القومية الكردية ومما زاد من حدة الصراع بينهم

---

[1] مثنى امين قادر، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية (القضية الكردية نموذجا)، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية للنشر، السليمانية، 2003، ص113.

[2] ابراهيم رسول العامري، التطورات السياسية الداخلية في العراق، 1968–1973، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء، 2017، ص69.

[3] محسن دزه يي: وزير سابق وعضو الحزب الديمقراطي الكردستاني، عين وزيرا في الوزارة الاولى التي شكلها عبد الرزاق النايف بعد 17 تموز 1968، شغل منصب وزير الدولة في شؤون الشمال في الوزارتين التاليتين اللتين شكلهما احمد حسن البكر بعد الاطاحة بعبد الرزاق النايف في 30 تموز 1968، التحق بالحركة الكردية المسلحة عام 1974، ويعد من المقربين من مصطفى البارزاني، شارك في اغلب الوفود التي تفاوضت مع الحكومة العراقية بغية التوصل إلى بيان 11 اذار 1970.حيدر سمير سالم، الاوضاع السياسية لكرد العراق في عهد الرئيس احمد حسن البكر (1968 –1979)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الآداب، 2019، ص53.

[4] احسان شيرزاد: ولد احسان محمد شيرزاد في اربيل عام 1925 وفيها اكمل دراسته الاولية، عين استاذ في كلية الهندسة عام 1966، اشترك في المؤتمر الشعبي الكردستاني عام 1963، واختير عضوا في الوفد الذي نقل المطالب الكردية إلى الحكومة التي انتجها انقلاب 8 شباط 1963، عين وزيرا للبلديات والاشغال في وزارة عبد الرحمن عارف في 10 ايار عام 1967، وكذلك في وزارة طاهر يحيي واستقال من منصبه في 22 حزيران 1968 ثم في وزارة عبد الرزاق النايف، عين في 30 اب 1968 وزيرا للشؤون البلدية والقروية وفي 30 اذار 1971 عين وزيرا للبلديات حتى اعفي من منصبه في 7 نيسان 1974، توفى في اسطنبول عام 2015. ينظر إلى: حسن لطيف كاظم الزبيدي، المصدر السابق، ص46.

[5] صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص170.

اغتيال شاهين الطالباني في اوائل عام 1966 احد المقربين من جلال الطالباني والذي كان يعمل صحفي في اذاعة بغداد واتهام الحزب الديمقراطي الكردستاني باغتياله[1]

تطرقت الحكومة العراقية الجديدة إلى القضية الكردية في اول بيان صدر في 3 اب 1968حيث ذكرت "**ان الحكام السابقين اهملوا متعمدين الاستقرار والأمن الداخلي في ربوع الوطن ولم يتقدموا خطوة واحدة لحل القضية الكردية وان الثورة عازمة على تحقيق الوحدة الوطنية وانهاء مشكلة الشمال بحكمة ودراية**" وتعهدت الحكومة بتطبيق مشروع البزاز[2]، وبدورها أعلنت إيران عقب انقلاب 17 تموز 1968 ان الانقلاب شأن داخلي وانها سوف تتعامل مع النظام الجديد على اساس العلاقات والمصالح المشتركة[3]

ظهر الانقسام في الحكومة العراقية منذ بداية تشكيلها بين حزب البعث وكتلة النايف فقد اظهر الأخير ميوله للغرب بينما كان حزب البعث ضد الاتجاه الغربي فضلا عن اهتمامه بالوحدة العربية، وقد ادى هذا الخلاف إلى ازاحة القوميين من السلطة بعد 13 يوم من انقلاب 17 تموز1968وتأليف حكومة في 30 تموز 1968 [4] برئاسة احمد حسن البكر واسس مجلس قيادة الثورة[5] الذي اصدر بيان اعلن فيه عن عزمه حل القضية الكردية وفقا لبنود البزاز المعلنة في 29 تموز 1966، فقرر اعتبار يوم 21 اذار عيدا رسميا للكرد كما تم تأسيس جامعة السليمانية في 28 تشرين الاول1968، كما أقرت الحكومة انشاء المجمع اللغوي الكردي وتشكيل شرطة محلية خاصة للمناطق الشمالية ومنح عفو عام عن المشتركين في احداث الشمال، وسمحت بتدريس اللغة الكردية في كل المدارس والجامعات والاعتراف بحق الكرد في الحفاظ على قوميتهم وإقامة مكتب خاص لشؤون الشمال ملحقا بمجلس قيادة الثورة[6]

---

[1] ادمون غريب، الحركة القومية الكردية، دار النهار للنشر، بيروت، 1973، ص95.

[2] عبد الخالق ناصر العامري، المصدر السابق، ص279.

[3] شذى فيصل رشو العبيدي، المصدر السابق، ص243.

[4] عمار علي السمر، المصدر السابق، ص343.

[5] مجلس قيادة الثورة: أعلى سلطة في العراق بين عامي (1968–2003) وطبقا للدستور المؤقت لعام 1968 فالمجلس هو الجهاز الثوري الذي قاد الجماهير وهو اعلى سلطة في الدولة ويمارس السلطات التنفيذية والتشريعية في العراق، وقد بدأ المجلس عمله في 30 تموز 1968 وكان يضم خمسة اشخاص، زيدوا إلى 15عضو في 9 تشرين الثاني 1969، ثم خفضوا إلى 9 اعضاء عام 1973، و6 اعضاء عام 1974، و5 اعضاء عام 1977، وزيدو إلى 16عضو في اب 1979، ونقصوا إلى 9 في حزيران 1982، بينهم مسيحي واحد وكرديان، وخمسة شيعة وخمسة من السنة وعند سقوط البعث بلغ عدد اعضاءه 18 عضوا.للمزيد من التفاصيل ينظر الى: حسن لطيف الزبيدي، المصدر السابق، ص528–529.

[6] جريدة الثورة، بغداد، العدد 62، 19 تشرين الثاني 1968.

وفي الوقت الذي منحت الحكومة العراقية بعض الحقوق القومية للأكراد الا انها لم ترغب في مشاركة الأكراد في الحكم لكونها تشكل تهديدا للحكومة المركزية التي لا تستطيع خوض الحرب معها بشكل مباشر لذلك عملت على تحجيم دور مصطفى البارزاني في القيادة الكردية [1]، واستمالة جناح جلال الطالباني وابراهيم احمد فقد كان هذا الجناح متعاونا مع الحكومة كما كان الهدف مشتركا بين الاثنين هو ازاحة مصطفى البارزاني عن كردستان[2].

أمدت الحكومة العراقية جناح الطالباني بالدعم المالي والاسلحة حيث تراوحت قواته بين2000 إلى 4000 وكانت بغداد تدفع لكل فرد منهم 14 دينار شهريا، كما منحت امتياز اصدار جريدة النور التابعة للطالباني اذ صدر العدد الاول في 26 ايلول 1968، ورشحت طه محيي الدين معروف[3] في التشكيلة الوزارية، وبذلك استخدمت الحكومة سياسة فرق تسد للتفريق بين الكرد [4]، لاسيما بعد اعلان بريطانيا في عام 1968عزمها الانسحاب من الخليج وبروز إيران كقوة معاديه للعراق[5]، وأعلانها عن مساعدتها للأكراد فيما يتعلق بالأسلحة والمؤن من اجل التمرد في شمال العراق الا ان مصطفى البارزاني اعترض على ترشيح محيي الدين معروف وسحب ممثليه من الوزارة وهم كل من محسن دزه يي وإحسان شيرزاد في 26 اب 1968[6].

ومن جانبها اصدرت الحكومة العراقية الدستور المؤقت في 11 ايلول 1968 والذي تطرق إلى حقوق الكرد اذ نصت المادة 11 "**ان العراقيون متساوون في الحقوق والواجبات وفق القانون لا تمييز بينهم بسبب الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين**"[7] فكان رأي مصطفى البارزاني ان حل المشكلة الكردية ليس بتنفيذ الحكومة العراقية مطالب معينه أو تطبيق بيان 29 أذار 1966 وأن

---

[1] ابراهيم رسول العامري، المصدر السابق، ص70.

[2] موسى السيد علي، القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات، 2001، ص57.

[3] طه محيي الدين معروف: ولد في مدينة السليمانية عام 1924، واكمل دراسته فيها، تخرج من كلية الحقوق العراقية جامعة بغداد 1948 وعمل بالمحاماة ثم التحق بالسلك الدبلوماسي وشغل منصب مستشار اول في السفارة العراقية في لندن خلال فترة الستينات شغل بعد انقلاب 17 تموز 1968 وزير دوله، عين بمنصب نائب رئيس الجمهورية 1974، ثم وزيرا للأشغال والاعمال ممثلا عن جناح جلال الطالباني – إبراهيم احمد عام 1984 عين عضو في مجلس قيادة الثورة، اعتقل بعد غزو العراق عام 2003 واطلق سراحه، توفي عام 2009 في الاردن.جريدة الجمهورية، العدد 26، 3242 كانون الثاني، 1974.

[4] اوفرا بينغيو، كرد العراق بناء دولة داخل دولة، ترجمة: عبد الرزاق عبد الله بوتاني، دار اراس للطباعة والنشر، بيروت، 2014، ص52.

[5] علي ناغي علي خاني، الشاه 00وانا، المذكرات السرية لوزير البلاط الإيراني "اسد علم "الاسرار الكاملة لأيام الشاه الأخيرة قبل الثورة الإسلامية بإيران، ترجمة: فريق من الخبراء العرب، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة، 1993، ص77.

[6] F.R.U.S, 1969–1976, VOL, E4, from the Assistant Security of State stocth Assian Affairs to Securit of State Rogers Doc 248, 15, December, 968, p. 110.

[7] جريدة الثورة، بغداد، العدد62، 19 تشرين الثاني1968.

هناك اهم من ذلك وهو ما عبر عنه في المقابلة الصحفية التي اجراها مع (اللوموند)الفرنسية ونقلتها صحيفة النهار البيرونية بقوله: "**طالما ظلت الدكتاتوريات العسكرية تتعاقب على الحكم في بغداد لن يكون حل مشكلتنا ممكننا فالحقوق القومية للأكراد ووحدة الدولة العراقية لن تتأمن الا في ظل الديمقراطية الحقيقة وهذه الديمقراطية لن توجد الا عندما تتفق جميع التنظيمات السياسية على العمل معا لتحقيق مصلحة جميع الفئات التي يتألف منها الوطن العربي**"[1].

قرر البارزاني وحزبه الديمقراطي الكردستاني البدء بتنفيذ عمليات عسكريه ضد الحكومة العراقية بعد ان رأى ان قرارات الحكومة العراقية وعلاقتها مع جناح الطالباني لا تصب في مصلحتهم مستغلين مدة الهدنه التي تلت انقلاب 30 تموز 1968 لتدعيم قواته، فوطد علاقته بإيران واستمر تدفق الأسلحة الإيرانية للبارزاني وأرسل الأخير 120 من الكرد للخضوع لعمليات تدريبية في إيران خلال شهر آب 1968تحت إشراف إيراني – إسرائيلي[2]

استأنفت العمليات العسكرية وشن الجيش العراقي هجوما عسكريا مكثفا في تشرين الاول عام 1969، واتبعت القوات العراقية سياسة الارض المحروقة حيث اضرم الجيش النار في (540) منزلا في منطقة (بنكرد) في السليمانية وبلغ عدد القرى التي احرقت خلال شهر (290) قريه واستمر القتال حتى نهاية عام 1969[3]، ومن جانبه سارع الشاه وارسل قوات إيرانية نظاميه دخلت الأراضي العراقية لمساعدة البارزاني في حربه مع الجيش العراقي وامده بالمدفعية البعيدة المدى والبطاريات المضادة للطائرات بالمقابل قدم البارزاني دعمه للشاه بمساعدته في القضاء على الحركات الوطنية والكردية في إيران[4].

وفي هذا الخصوص يذكر قاسملوا[5]، بأن هناك مصادمات جرت بين الأكراد ورجال الشاه اذ حصل تمرد في المنطقة الواقعة بين (مهاباد، باتيس، سردشت) واستمرت حرب العصابات حتى تم

---

[1] نقلا عن:صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص171.

[2] شلومو نكديمون، **المصدر** السابق، ص211–212.

[3] عبد الخالق ناصر العامري، المصدر السابق، ص281.

[4] فاضل البراك، **مصطفى** البارزاني الاسطورة والحقيقة، مكتبة يوسف للنشر، بغداد، 1989، ص238.

[5] قاسملوا: ابرز زعماء الكرد في إيران خلال النصف الثاني من القرن العشرين وواحد من المثقفين الكرد الذين طالبوا بالاستقلال عام 1930 من عائله ثريه في مدينة اورومية في كردستان إيران، درس الابتدائية والثانوية فيها، انتقل إلى إسطنبول، وانتقل بعدها إلى اوربا لإكمال دراسته، انضم إلى المعارضة واصبح عضوا في الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة بارزاني في اواخر الاربعينيات واجبر على الهروب من إيران بسبب أنشطته اليسارية بعد بضع سنوات ودرس في باريس وبراغ حتى عاد إلى إيران في عام1968 واسس الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني عندما خرج من حزب مصطفى البارزاني وتم اغتياله في فينا عاصمة النمسا في 13 تموز 1989 على ايدي المخابرات الإيرانية للمزيد من التفاصيل ينظر الى:

تطويق المحاربين بعد أن حاصرتهم القوات الإيرانية وقوات البارزاني ولجا بعض اعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني إلى شمالي العراق حيث اعتقلتهم قوات البارزاني وسلمت جثثهم إلى السلطات الإيرانية[1]، فضلا عن رفض مصطفى البارزاني مناشدة الحزب الشيوعي بعدم تسليم سليمان معيني سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني إلى الشاه والذي تم القبض عليه من قبل قوات البارزاني أثناء زيارة سريه إلى الحزب الشيوعي العراقي في بغداد عن طريق كردستان كما قام بتسليم مجموعة من الاسرى إلى الشاه مما أجبر الأكراد الإيرانيين الذين لجأوا إلى شمال العراق على عودتهم إلى إيران[2].

وفي 20 نيسان 1969 زار وفد كردي طهران وتم نقل الوفد إلى إيران على متن طائره تابعه للجيش الإيراني واستغرقت الزيارة ثلاثة أيام، وقد تعهدت الحكومة الإيرانية خلال هذه الزيارة بتوفير الغذاء والامدادات اللوجستية والمساعدات الطبية للأكراد وكان من ابرز المسائل التي طرحت اثناء النقاش خشية بارزاني من تحسن العلاقات العراقية الإيرانية وقطع الإمدادات عن الكرد من جانب إيران[3]

لم تتأثر الحركة الكردية بالضغط الحكومي ولم يحقق أي طرف نصرا على الآخر بسبب الدعم الإيراني لها بعد أن استغل الشاه تدهور علاقته مع الحكومة العراقية وقام بتقديم 35 الف قطعة من السلاح إلى قوات البارزاني ومساعدات مالية قدرت ب250 الف دينار عراقي شهريا على الرغم من نشاط جهاز المخابرات العراقية وتقديم الدعم والأسلحة من قبل الحكومة إلى أكراد إيران في منطقة بلوشستان وخوزستان [4].

كما لم تنجح الحكومة العراقية في جعل جلال الطالباني زعيما للحركة الكردية بديلا عن مصطفى البارزاني وكبدت الحرب الحكومة العراقية نفقات باهضه اضرت بالاقتصاد وارهقت الجيش العراقي الذي كان مقسما على عدة جبهات والأهم من ذلك كان على الجيش إن يوجه اهتمامه إلى منطقة شط العرب حيث حشدت الحكومة الإيرانية قواتها فضلا على صعوبة خوض الحرب في المناطق الجبلية وعدم قدرة الجيش العراقي على المناورة وحرية التصرف في منطقة كردستان[5].

F.R.U.S, 1964–1968, volxxl, confidential Distribution limitee, obgect: position of the Kurds in iran 13/3/1986, p.4.

[1] عزيز شريف، مذكرات عزيز شريف، د.م، 2010، ص423.

[2] عمار علي السمر، المصدر السابق، ص348.

[3] F.R.U.S, VOL, XXVLL, memorandum of conversation, Washington, may, 29, 1969, p.258.

[4] صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص173.

[2] اوفرا بينيغيو، المصدر السابق، ص52–53.

وفق ذلك شعرت الحكومة العراقية بعدم قدرتها في الاستمرار بالحرب والمواجهة العسكرية مع الكرد بسبب التدخل الإيراني والصراع الداخلي في الحزب بين المدنيين والعسكريين وشعور حزب البعث بالخطر من شركائهم في حزب البعث ذات التوجه اليساري الموالي لسوريا[1]، فالحكومة العراقية الوليدة لم تكن قد وطدت سيطرتها على السلطة بعد ولازالت تعاني من عدم الاستقرار لذلك شكل الدعم الإيراني العسكري والمادي للأكراد خطرا عليها[2].

وعلى الرغم من إن المساعدات الإيرانية المقدمة للأكراد كانت محدودة وليس بالمستوى المطلوب كون إيران لم تكن لتؤمن بالحركة الكردية[3]، فالشاه لا يعترف حتى بأكراد إيران وللكرد الإيرانيين تجربه تاريخيه في إقامة حكومة مستقله إلا وهي جمهورية مهاباد [4] كما لم يكن هناك لقاء أيدلوجي بين إيران والحزب الديمقراطي الكردستاني وان الشاه لا ينتمي إلى القومية الكردية وإنما أراد التدخل في شؤون العراق من خلال مساعدة الأكراد[5]، بقيت الاتصالات جاريه بين الحكومة الإيرانية ومصطفى البارزاني حول نوعية المساعدات التي يحتاجها الكرد وحث الملا مصطفى الحكومة الإيرانية بأن تقوم إيران بدورها بمناشدة الولايات المتحدة الامريكية من اجل إيصال المساعدات إلى الأكراد[6]، كما ارسل البارزاني رسالة إلى الإدارة الأمريكية في تشرين الاول 1969 يشكوا فيها من قسوة وظلم الحكومة العراقية وطالب الولايات المتحدة مساعدته في حربه ضد الحكومة العراقية إلا إن الولايات المتحدة رفضت تقديم المساعدة وأوصت الأكراد بالحصول على الدعم من قبل إيران[7]

في الوقت نفسه كانت الحكومة تعمل جاهدة على عودة الاستقرار في الشمال فاصدر مجلس قيادة الثورة في 25 تشرين الثاني 1969 قرار رقم 677 لتشكيل لجنة برئاسة اللواء صالح مهدي عماش للنظر في مطالب الكرد رغبة منها في انهاء القتال، فأصدرت الحكومة العراقية قانون

---

[1] حزب البعث العربي تأسس في سوريا في نيسان 1947 على يد ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، وهو حزب علماني قومي، وصلت أفكاره إلى العراق عام 1949عن طريق بعض الشباب السوريون الذين جاءوا للدارسة في العراق وتمكنوا من تشكيل بعض الخلايا التي كثر عددها بمرور الوقت إلى أن أصبحت فرعا عام 1952واعترف به الحزب في سوريا كتنظيم تابع له، اتسم الحزب بالغموض الفكري وعدم امتلاك برنامج سياسي واضح المعالم فضلا عن عدم وضوح افكاره وشعاراته التي تبناها.حنا بطاطو، العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة عفيف الرزاز، ط2، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1999، ص29-50.

[2] شذى فيصل رشو العبيدي، المصدر السابق، ص243.

[3] مقابله شخصيه مع الباحث والصحفي، ممتاز الحيدري، اربيل، 15 شباط 2022.

[4] سامح عبود، الاقليات الدينية والعرقية والمذهبية في إيران، دار المحروسة للنشر، القاهرة، 2014، ص92.

[5] جريدة الثورة بغداد، العدد، 1746، 24، نيسان، 1974.

[6] F.R.U.S, 1968-1972, Vole-4, Research study rans prepared in the the 13 urau of intelligenee research, Doc 310, 13, may, 1972, p, 150.

[7] F.R.U.s, vol, XXVLL, Research of conversation, Washingtion, may 29, 1969, p.258.

المحافظات المتضمن اللامركزية وأنشأت محافظة جديدة هي محافظة دهوك فضلا عن منح عفوا عاما عن كل من اشترك في احداث الشمال من المدنيين والعسكريين[1]

وعلى صعيد السياسة الخارجية فقد وطدت الحكومة العراقية الجديدة علاقتها بالاتحاد السوفيتي بعد ان حاولت استئصالهم عام 1963 وعقدت مع الاتحاد السوفيتي معاهدات واتفاقيات اقتصادية وتجارية ونفطية لتعزيز نفوذهم في الخليج وتقويض المصالح الغربية[2] كما رفعت شعارات ثوريه يساريه وقوميه عربيه وهذا ما أثار الحكومة الإيرانية والولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول الحفاظ على مصالحها في الشرق الاوسط لاسيما بعدما اتهمت الحكومة العراقية الولايات المتحدة وإيران بأثارة المشاكل الداخلية وتهديد استقرار العراق [3]

وتعبيرا عن سخط البارزاني ورجاله على الحكومة العراقية هاجم الأكراد مصافي النفط في 1 أذار 1969 مستخدمين مدفعيه ثقيلة يرجح انها جهزت من إيران مما ادى إلى احداث أضرار بقيمة خمسة ملايين دولار وتم شل ضخ النفط بنسبة 70%[4]وهو ما احرج الحكومة العراقية دوليا ولاسيما مع شركة النفط العراقية التي كانت تملكها بريطانيا[5]، من جانبه فقد شعر الشاه بالارتياح بعد سماعه بقصف انابيب النفط العراقية في مدينة كركوك فكانت الحكومة الإيرانية تحاول ان تحول انتاج وجهة شركات النفط العالمية إلى إيران بعد أن تنتقد هذه الشركات ضعف الأمن والاستقرار في العراق[6].

وفي هذا الخصوص تطرق مسعود البارزاني[7] إلى أن عملية ضرب حقول النفط جاءت لأسباب عديده مبيننا إن الثروة النفطية ذو فائدة لجهات عديدة غير الكرد، فضلا عن ان الحكومة تستخدم

---

[1] فايز عبد الله العساف، الأقليات واثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق نموذجا)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، 2010، ص102.

[2] جاسم محسن عبيد، موقف الاتحاد السوفيتي من الحرب العراقية – الإيرانية 1980 –1988، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ذي قار، ص15.

[3] مثنى امين قادر، المصدر السابق، ص168.

[4] عمار علي السمر، المصدر السابق، ص358.

[5] ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة: راج ال محمد، دار الفارابي للنشر، بيروت، 1996، ص491.

[6] علي ناغي علي خاني، المصدر السابق، ص86.

[7] مسعود البارزاني: أول رئيس لكيان كردي شبه مستقل ووريث العائلة البارزانية التي تحولت إلى زعامة تاريخية للكرد في العراق ولد عام 1946 في مهاباد وهو نفس العام الذي اسس فيه الحزب الديمقراطي الكردستاني، خاض مع والده كل المعارك ضد الحكومة منذ عام 1961 وحتى 1975، وعمل رئيس لمخابرات الحزب الديمقراطي الكردستاني وتسلم رئاسة الحزب بعد وفاة مصطفى البارزاني، تعاون مع إيران خلال الحرب بين عامي 1980– 1988 ولقب منقذ الشعب اليهودي، وكان له دور مباشر في العملية السياسية بعد غزو العراق اذ اصبح عضو ورئيس في مجلس الحكم وشارك في تحالف انتخابي مع الطالباني، حصل على المرتبة الثانية من مقاعد البرلمان العراقي، يصر البارزاني على نيل كل ما يعتبره حقوق الشعب الكردي ويشدد على

النفط لتمويل القوات العسكرية العراقية ضد الشعب الكردي وسبق وأن تم ضرب بعض المنشآت النفطية ولكن لم تؤثر في الحكومة ولا شركة النفط البريطانية ولم تقرر القيادة الكردية ضرب النفط إلا بعد أن فشلت في التوصل إلى اتفاق مع الحكومة[1].

وفي هذا الشأن أفادت جريدة ديلي تلجراف البريطانية في 11أذار 1969 باعتقاد الحكومة العراقية ان ضرب المنشآت النفطية عملية إسرائيلية[2] لكن محمود عثمان[3] تطرق إلى عملية ضرب المنشآت النفطية وبين ان من نفذ العملية هم الكرد حيث أوكلت المهمة إلى محمد محمود عبد الرحمن[4] وان المساعدة الاسرائيلية كانت محدودة[5]، حيث تمت مناقشة العملية في وزارة الدفاع الاسرائيلية منذ 6 كانون الاول 1968 وحصل الاتفاق على صعوبة تنفيذ العملية دون موافقة الحكومة الإيرانية وبناء على ذلك توجه رئيس جهاز الموساد زامير إلى طهران وحصل الاتفاق على دعم إيران للعملية[6].

استعد البارزاني لبدء عملية ضرب المنشآت النفطية في 25 شباط 1969 وللتغطية على التحرك الكردي ارسل معلومات غير صحيحة إلى الجيش العراقي حول نية قيام الكرد بمهاجمة أربيل مما أدى إلى نقل فوج المشاة المتمركز في منطقة شوان إلى أربيل وبهذا بات الطريق آمنًا للتوغل في

حق تقرير المصير للمزيد ينظر إلى: نائل الدهشان، القضية الكردية، معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية، فلسطين، 2009 ص33-34؛لقاء مكي، المصدر السابق، ص21.

[1] F.R.U.S, 1969-1976, vol, XXVLL, -4, memorandum of conversation, Washingtion, 13, gone, 1969, p.120.

[2] شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص219.

[3] ولد محمود عثمان في السليمانية عام 1938 درس الابتدائية فيها وتخرج من كلية الطب جامعة بغداد اسهم في العمل السياسي مبكرا، انتمى للحزب الديمقراطي الكردستاني، وخلال دراسته في بغداد اصبح سكرتيرا لاتحاد طلبة كردستان وعضوا في اللجنة المحلية للحزب الديمقراطي الكردستاني في بغداد، تراس الوفد الكردي المفاوض في اذار 1970 وتوصل مع الحكومة إلى بيان الحادي عشر من اذار، شغل منصب عضو مجلس الحكم الانتقالي في بغداد(2003-2004) انتخب عضوا في البرلمان العراقي 2005، يعد من الشخصيات السياسية الكردية المعتدلة، ينظر إلى:محمد علي الصويركي الكردي، الموسوعة الكبرى لمشاهير الكرد عبر التاريخ، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2008، مج4، ص337-340.

[4] محمد محمود عبد الرحمن: سامي عبد الرحمن ولد عام 1932، قيادي في الحزب الديمقراطي الكردستاني وعضو المكتب السياسي في الحزب، سكرتير اللجنة المركزية لحزب الشعب الديمقراطي الكردستاني، قاد قوة من البيشمركة في اذار 1969 لقصف منشأة شركة نفط العراق، بادر إلى مساعدة العائلة البارزانية بعد انتكاسة الحزب عام 1975 وانهيار الحركة الكردية المسلحة، استمر في عضوية اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني حتى خرج مع بعض انصاره في المؤتمر التاسع للحزب عام 1979الى بريطانيا، اسس حزب الشعب الديمقراطي، وعاد إلى العراق عقب سقوط صدام حسين 2003، اشترك في انتخابات الجمعية الانتقالية في 2005 باسم حركة الاصلاح الا انه لم يحصل على الاصوات الكافية للحصول على مقعد. للمزيد ينظر:.حسن لطيف كاظم الزبيدي، المصدر السابق، ص294-295.

[5] مقابله شخصيه مع محمود عثمان، اربيل، 18 شباط 2022.

[6] شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص219-220.

منطقة شوان والاقتراب من منشآت النفط [1]، ومن ثم بدأت المدافع في قصف منشآت النفط في 1 أذار 1969، مدة ساعتين[2]، تم خلالها تدمير عشر وحدات من 12 وحدة تكرير نفط في مصفى كركوك، مما أدى إلى انخفاض في مستوى إنتاج النفط وتصديره إلى خارج العراق إلى النصف وبلغ حجم الخسائر في التجهيزات والانتاج بعشرة ملايين جنيه استرليني، كما أدى الهجوم إلى تعطيل المصنع تعطيلا تاما لمدة اسبوع[3].

لم يتمكن مصطفى البارزاني من تنفيذ هذه العملية ولم يستطيع الاقتراب من المنشآت النفطية دون مباركة وتدخل شاه إيران لأن تحركا مسلحا كهذا يستهدف النفط سيؤدي إلى حدوث خلافات بين الحكومة الإيرانية والكرد من دون استشارة إيرانية[4]، فضلا على ذلك استخدم البارزاني طريقة جديدة في القتال من خلال تغيير ورقة الضغط ضد الحكومة العراقية وذلك باستهداف مؤسسات اقتصاديه نفطيه ولأول مره في تاريخ التحرك الكردي، أي أن الملا مصطفى خضع للتحريض الخارجي وفضله على المفاوضة والحوار مع الحكومة العراقية بالاتفاق مع شاه إيران[5].

كان نسف الحقول النفطية اكبر ضربة موجهة للحكومة العراقية في تأريخ التحرك الكردي فقد سبب انهيار الاقتصاد العراقي كما احرج هذا العمل الحكومة العراقية. ويبدو ان هدف بارزاني على الصعيد الداخلي كان اجبار الحكومة العراقية على تحقيق رغبات القيادات الكردية في الحصول على الحكم الذاتي، وأرسال رساله إلى الحكومة العراقية تعبر عن خطورة الحركة الكردية وأن باستطاعتها أن تطال أهم مصدر اقتصادي حيوي يعتمد عليه، أما على الصعيد الخارجي فقد كان الهدف تدويل القضية الكردية وجذب انتباه الولايات المتحدة الامريكية من اجل التدخل في تقديم العون للأكراد والنظر في قضيتهم.

بعد عملية ضرب حقول النفط استخدم الكرد ورقة ضغط اخرى، حيث تم ارسال احد الضباط الاسرائيليين في نيسان 1969لتدمير سرب طائرات ميج 21 في مطار كركوك غير ان دراسة الموضوع اثبتت صعوبة تنفيذ هذه العملية على ارض الواقع، فأتجه إلى تنفيذ عملية أخرى وهي تدمير سد دوكان بمساعدة إيرانية – كردية وأوكلت مهمة الأشراف على العملية إلى عزيز عقراوي[6]

---

[1] مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية ج3، ص210.

[2] المصدر نفسه، ص210.

[3] شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص223–224.

[4] منذر الموصلي، القضية الكردية في العراق "البعث والأكراد"، دار بيسان للنشر، بيروت، 2000، ص236.

[5] المصدر نفسه، ص236–237.

[6] عزيز عقراوي: عسكري وسياسي كردي ولد عام 1924شما ل العراق، ومن اوائل ضباط الجيش الذين التحقوا بالثورة الكردية في تموز 1962بعد ان كان مقدما في الجيش العراقي، زار إسرائيل قبل التحاقه بالحكومة عام 1974وشارك في مناورات

استطاع الكرد السيطرة على السد واحتلال معسكر دوكان في 20 ايلول 1969لكن لم تكتمل العملية لان القوه المساندة التي مهمتها قطع الطريق امام القوات العراقية انسحبت قبل الموعد المقرر لها واستطاعت القوات العراقية مهاجمة القوه الكردية ولو لا هذا الخطأ لتمكن الأكراد من السيطرة على مصدر الماء الذي يروي قسما كبير من الاراضي العراقية واصبح بمقدورهم الضغط على الحكومة والحصول على عدة تنازلات [1]

ثانيا: إلغاء معاهدة سعد أباد 1937.

سعى الشاه للاستفادة من نقاط ضعف العراق الداخلية وفي مقدمتها القضية الكردية لإجبار العراق على تقديم عدة تنازلات اقليميه على طول شط العرب[2]، فأعلنت إيران في شهر نيسان 1969 الغائها لاتفاقية الحدود الموقعة عام 1937[3]، وادعت أن سبب الغائها للمعاهدة هو نقض الحكومة العراقية لمعاهدة سعد اباد لأنها كانت تفرض تأسيس أدارة مشتركة للملاحة في شط العرب، والثاني تغير الظروف التي كانت سائدة عند عقد المعاهدة حيث كان العراق مستقلا بالاسم فقط وان تسوية

عسكرية قام بها الجيش الإسرائيلي، وبعد اعلانه مع مجموعة من اتباعه رغبتهم في تطبيق اتفاقية 11 اذار 1970، صدر مرسوم جمهوري بتعينه وزيرا للدولة في 11 تشرين الثاني 1974، اصبح رئيسا للحزب الديمقراطي الكردستاني الموالي للحكومة، توفى عام 1998. صلاح الخرسان، المصدر السابق، ص212.

[1] شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص237.

[2] جريدة الجمهورية، العدد 1944، 16 شباط 1974.

[3] تضمنت معاهدة الحدود بين العراق وإيران في الخامس من تموز 1937على ست بنود تضمن البند الاول: يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على اعتبار الوثائق التالية باستثناء التعديل الوارد في المادة الثانية من هذه المعاهدة وثائق مشروعه وعلى انهما ملزمان بمراعاتها.

ا- البروتوكول المتعلق بتحديد الحدود التركية الإيرانية والموقع عليه في الاستانة بتاريخ 4 تشرين الثاني 1913، ب- محاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لسنة 1914. ثانيا: ان خط الحدود عند ملتقاه بمنتهى النقطة الكائنة في جزيرة شطيط في درجة 30 والثانية 25 يعود فيتصل على خط ممتد من خط انخفاض المياه بثالوك شط العرب، ثالثا: يقوم الفريقان بعد التوقيع على المعاهدة بتأليف لجنه لاجل نصب دعائم الحدود رابعا: تطبيق الاحكام التالية على شط العرب من النقطة التي تنزل فيها الحدود البريه بين الدولتين إلى النهر المذكور حتى عرض البحر: ا- يبقى شط العرب مفتوحا بالمساواة للسفن التجارية العائدة لجميع البلدان، ب- يكون شط العرب مفتوحا لمرور السفن الحربية والسفن الاخرى للبلدين، ج- اتباع خط الحدود في شط العرب مرة المياه المنخفضة وتاره الثالوك، خامسا: يتعهد الفريقان بصيانة وتحسن طريق الملاحة سادسا: تكون المعاهدة نافذة المفعول من تاريخ التوقيع للتفاصيل ينظر إلى: د. ك. ووزارة الخارجية، النزاع العراقي الإيراني كانون الثاني، 1981، معاهدة الحدود بين العراق مع البروتوكول المرفق بها الموقع عليها في طهران في 4 تموز 1937، ص308.

الحدود قررت من قبل بريطانيا [1]، متجاهلة انتهاك الاتفاقيات الدولية ومتناسيه ان معاهدات الحدود تستهدف إقامة أوضاع دائمة وترمي إلى ضمان استقرار الحدود بين الدول[2]

طالبت الحكومة الإيرانية بأجراء مفاوضات مع العراق لتعديل الحدود في شط العرب بحيث يصبح خط مجرى التالوك[3] خطا جديدا بدلا من خط الحدود الذي يمر من الضفة اليسرى لشط العرب تاركا النهر بكامله لسيادة العراق ماعدا استثنائين يقع احدهما مقابل المحمرة والأخر مقابل عبادان، وهذا يعني اقتسام السيادة على شط العرب[4]، وعدت إيران أن شط العرب ممرا مائيا دولي[5].

وفق ذلك توجه وفد إيراني إلى بغداد خلال شهر أذار 1969 ولدى اجتماعه مع ممثلي وزارة الخارجية العراقية قدم مسودة معاهده جديده تحل محل معاهدة 1937 على ان تكون هذه المعاهدة مشتركه بين الجانبين للنظر في الملاحة في شط العرب، وقد أشار الوفد العراقي ان واجباته محدده بقضايا فنيه وليس لديه تعليمات أو صلاحية مناقشة مسوده معاهدة جديده[6].

وفي 15 نيسان 1969 صرح نائب وزير الخارجية العراقي حردان التكريتي[7] ان العراق يعد شط العرب جزء من اراضيه وبالتالي طالب الحكومة الإيرانية بان ترفع جميع السفن الإيرانية التي تدخل شط العرب العلم العراقي لضمان سيادته[8]، وحذرت الحكومة العراقية من انه اذا لم يتم

---

[1] د. ك. و، الجمهورية العراقية، وزارة الخارجية، ملف وثائقي، اللجنة الاستشارية، النزاع العراقي الإيراني، كانون الثاني، 1981، ص27.

[2] جريدة الجمهورية، بغداد، العدد، 2244، 1شباط1975.

[3] التالوك: كلمة ألمانية تعني طريق الوادي وهو خط وسط المجرى الرئيسي الصالح للملاحة عند خفض المنسوب ابتداءً من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية في شط العرب حتى البحر.عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج5، ص24؛سعد البزاز، الأكراد في المسألة العراقية، الاهلية للنشر، الاردن، 1997، ص175.

[4] جريدة الجمهورية، بغداد، العدد، 419، 22 نيسان 1969.

[5] ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، المصدر السابق، ص492.

[6] F.R.U.S.1974, Vol. XXI, Iraq –Relations Iran, the secretary depart ment of foreign affairs, c.a. nberra, a.c.t, Washington, Doc No.494, 7mareh, 1974, p. 4.

[7] حردان التكريتي: (1925–1971) ولد في تكريت 1925، ودخل الكلية العسكرية في عام 1949، انتمى إلى حزب البعث عام 1961، وعين قائد للقوة الجوية، كان موالياً لعبد السلام عارف وساعده في الاطاحة بالبعثيين، وشارك في انقلاب 1963، وايضا في انقلاب 17 تموز 1968، واصبح نائبا لرئيس الجمهورية، اخرج من مجلس قيادة الثورة عام 1970، بسبب خوف احمد حسن البكر وصدام حسين من تزايد نفوذه داخل الجيش، اقصى عن السلطة وعين سفيرا في اسبانيا في 15 تشرين الاول 1970 لكنه لم يلتحق بمنصبه الجديد مفضلا الاقامة في منفاه بالكويت فاغتيل في مدينة الكويت في 30 اذار، 1971.جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي، ذكريات في السياسة العراقية 1967 – 2000، دار المدى للنشر، بغداد، 2017، ص56–57.

[8] سيف الدين الدوري، الفريق حردان التكريتي ضحية الخيانة والغدر، رسائل حردان من منفاه إلى الرئيس البكر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2017، ص163.

الاستجابة لمطالبها فإنها لن تسمح بدخول أي سفينة إيرانية شط العرب [1]، وردا على ذلك أعلنت إيران في 19 نيسان 1969 ان معاهدة الحدود عام 1937 باطلة ويجب الغائها [2] وواصلت السلطات الإيرانية بتسيير السفن التي ترفع العلم الإيراني في شط العرب مثل ابن سينا واريافار في 22 نيسان 1969مع المقاتلات النفاثة والسفن الحربية [3].

وهدد رئيس الوزراء الإيراني عباس هويدا من ان العراق لا يسبب مشكله للحكومة الإيرانية وبإمكان إيران احتلال بغداد في غضون ساعات وان قلة من العرب سيدعمون العراق الذي يعارض بعض الانظمة العربية مثل السعودية والكويت [4]، وقد عدت الحكومة العراقية هذا الاجراء تجاوزا على سيادته، ومخالفا للقانون واحترام المواثيق والقى الرئيس احمد حسن البكر خطابا جاء فيه "... **وسوف لن اكون عربيا ولا مسلما أذا نسيت هذا الموقف النذل... أنهم حجرا بيدي متى أردت رميته** "[5].من هذا المنطلق بدأت الصحف الإيرانية بشن حملاتها ضد العراق، فقد اتهمت مجلة (ترقي) الحكومة العراقية بانها لم تقم باي عمل لحل الخلافات بين إيران والعراق وعمدت إلى المماطلة لحل مشكلة شط العرب، وذكرت ان معظم الانهار التي تصب في شط العرب تنبع من الأراضي الإيرانية ولو لا مياه هذه الأنهار لانخفض مستوى المياه إلى حد لا يمكن معه ان تسير السفن في الشط المذكور، لذا امتنعت إيران عدة مرات عن القيام بأعمال تؤدي إلى انخفاض مناسيب المياه في شط العرب [6]، أما إذاعة الأحواز فقد زعمت أن إلغاء إيران لمعاهدة الحدود جاء نتيجة لتصريح وزير خارجية العراق بان شط العرب نهر عراقي وهو امر مناقض للواقع والحقيقة[7].

وذكرت صحيفة (اخبار الكويت) بان الرئيس الأمريكي نيكسون [8] قد أوعز إلى الحكومة الإيرانية بأثارة مشكلة شط العرب من اجل تخفيف الضغط العسكري العراقي على (اسرائيل)، كما

---

[1] F.R.U.S، 1964–1968، xxl، doc.p.179

[2] جريدة البلاد، (بغداد)، العدد 6548 شباط 1974.

[3] راضي دواي طاهر، المصدر السابق، ص70.

[4] F.R.U.S.1974, Vol. XXI, Iraq –Relations Iran, Washington, Doc No.752, 15, February, 1974, p.41.

[5] نقلا عن وفيق السامرائي، حطام البوابة الشرقية، دار القبس للصحافة والنشر، الكويت، 1997، ص37.

[6] د. ك. و، ملفات مجلس السيادة، مشاكل الحدود، شط العرب وإيران، كتاب مرسل من السفارة في طهران إلى وزارة الخارجية العراقية، العدد 88، ص242.

[7] خورشيد شوكت راوندوزي، الدوافع الخفية وراء مشكلة شط العرب، مطبعة الزمان للنشر، بغداد، 1977، ص26

[8] ريتشارد ميلوس نيكسون:ولد في 9 كانون الثاني 1913في ولاية كاليفورنيا، درس في مدارس لوس انجلوس وانهى دارسته في الحقوق في جامعة ديوك في كارولاينا الشمالية عام 1937، رشح لمقعد في مجلس النواب الأمريكي وفاز في الانتخابات وبعدها بسنتين اصبح عضوا في مجلس الشيوخ عام 1950، اتهم بالتجسس لصالح الاتحاد السوفيتي، دخل الانتخابات عام 1964 لصالح الحزب الجمهوري، اصدر مبدا نيكسون عام 1969 الذي يشترط على ان الدفاع ضد الشيوعية يجب ان يترك

تطرقت صحيفة (نداء الوطن) إلى نفس الموضوع موضحة أن مشكلة الحدود خطه تم وضعها من قبل لجنه إيرانية – إسرائيلية [1]، وفي اثر هذه الأحداث استخدمت إيران ورقة الضغط الكردية ضد الحكومة العراقية وبدا واضحا الترابط الكبير بين الحكومة العراقية – الإيرانية وبين مصطفى البارزاني [2]، وبدورها حذرت الحكومة العراقية البارزاني من التعاون مع إيران لكن البارزاني نفى تعاونه مع الحكومة الإيرانية واتهم الحكومة العراقية بمحاولة إبادة الأكراد[3].

أما الحزب الشيوعي العراقي فقد انتقد الحكومة والبارزاني وحذر الحركة الكردية من التعامل مع الحكومة الإيرانية ونبهها من استغلال إيران للكرد باسم التعاطف، وعد البارزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني عناصر يمينيه هدفها الانفصال عن الحكومة العراقية [4].

وفي أثر ذلك أرسلت الحكومة العراقية قواتها العسكرية إلى الحدود العراقية – الإيرانية وجاء رد الحكومة الإيرانية بتقديم العون للبارزاني وتزويد الأكراد بالسلاح والمال [5]، وإشراك المدفعية الإيرانية بالهجوم الذي شنته قوات البارزاني على القوات المرابطة على الحدود خلال عام 1969 حيث بلغ عدد القنابل من المدفعية والهاونات التي أطلقتها قوات البارزاني على الجيش العراقي حوالي (720) قنبلة[6] من جانبها حرضت الحكومة العراقية المعارض الإيراني تيمور بختيار[7] رئيس جهاز السافاك[8]، ضد الشاه بعد أن تم طرده من إيران نتيجة ازدياد نفوذه ومحاولته القيام بانقلاب ضد

للجيوش الاسيوية التي ستحصل على دعم جوي وبحري من الولايات المتحدة الأمريكية، واستطاع في ايار1972 اثناء زيارته موسكو من التوقيع على عقد لتحديد الاسلحة والصواريخ الدفاعية، توفى عام 1994 اثر نوبة قلبية. للمزيد ينظر إلى:أودو زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1789حتى اليوم، دار الحكمة للنشر، لندن، 2006، ص261–269.

[1] نقلا عن: خورشيد شوكت راوندوزي، المصدر السابق، ص31.

[2] عمار علي السمر، المصدر السابق، ص 359.

[3] شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص217.

[4] عمار علي السمر، المصدر السابق، ص 360.

[5] عبد الكريم العلوجي، إيران والعراق صراع حدود ام وجود، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2007، ص90.

[6] وفيق السامرائي، المصدر السابق، ص38.

[7] تيمور بختيار:ولد عام 1914 في أصفهان، تم إرساله إلى اذربيجان كقائد العمليات العسكرية ضد القوات الاذربيجانية في اوائل عام 1946، اصبح مستشارا عسكريا للشاه عام 1954واستلم منصب الحاكم العسكري في طهران واختير ليصبح رئيس جهاز المخابرات (السافاك) عام 1957، اختلف مع الشاه ليستقر في لبنان وقام باتصالات مع معارضي الشاه، سافر إلى بغداد عام 1970 وخلال وجوده في بغداد ارسل الشاه محمد رضا بهلوي مجموعة من رجال السافاك وكانوا يتجولون معه وفي احدى رحلات الصيد قتله احد رجال السافاك بالقرب من الحدود العراقية الإيرانية في 21 اب عام 1970.للمزيد ينظر إلى: فايز الخفاجي، الرصاص السياسي في العراق، اشهر الاغتيالات السياسية في العراق(1921–2003)، دار قناديل للنشر، بغداد، 2018، ص178–183.

[8] السافاك:أسسه محمد رضا شاه (1941–1979) بمساندة جهاز المخابرات الامريكية والاسرائيلية وجاء تأسيسه وفق قانون تم وضعه اواخر 1956واوجد من اجل حماية نظام الشاه والاسرة البهلوية والوقوف بوجه المد الشيوعي في إيران ومراقبة القوات العسكرية ومنع اي مخطط انقلابي ضده ومنع الاحزاب السرية من ممارسة عملها، وقد اتبع هذا الجهاز ابشع الاساليب القمعية

الشاه وتدخله في شؤون الدولة ومعارضته الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي تقوم بها الحكومة الإيرانية وهذا ما أدى إلى قلق الشاه وخشيته من تنافس تيمور بختيار واستيلاءه على السلطة فعزله من جهاز الاستخبارات الإيراني وتم نفيه إلى أوربا عام 1961ومن ثم توجهه إلى لبنان ليستقر في العراق ويصبح اخطر خصوم الشاه بعد سماح الحكومة العراقية له باستخدام اراضيها بالتنديد ضد الشاه [1]، كما ردت الحكومة العراقية على الغاء المعاهدة قيامها بتهجير 70000 من الكرد الفيلين[2] لعدم امتلاكهم الجنسية العراقية وتهجير الإيرانيين المقيمين في العراق والاستيلاء على ممتلكاتهم ومنعهم من نقلها إلى إيران[3]، كما طالبت الحكومة العراقية الشاه بإعادة منطقة خوزستان الغنية بالنفط إلى العراق والتي تم اقتطاعها من الأراضي العراقية ايام الانتداب البريطاني[4].

وحاول الرئيس احمد حسن البكر كسب رجال الدين الشيعة فطلب من السيد محسن الحكيم[5] اصدار فتوى تجيز الجهاد ضد الكرد الا ان السيد محسن الحكيم اصدر فتوى حرم فيها القتال ضد الشعب الكردي[6] كما طلبت الحكومة العراقية منه التدخل في النزاع القائم بين الدولتين العراقية والإيرانية حول شط العرب اذ اوكلت الحكومة العراقية في 6 ايار 1969 حردان عبد الغفار التكريتي نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع وخير الله طلفاح محافظ بغداد للقاء اية الله السيد محسن الحكيم في

والإرهابية داخل إيران وخارجها إلا أن الجهاز سرعان ما انهار بعد تغيير الموقف الامريكي المساند له واشتداد المعارضة الإيرانية والتي انتهت بنجاح الثورة الاسلامية وانهيار النظام البهلوي وجهاز السافاك عام 1979، للمزيد ينظر إلى: حسين عبد الحسن حسين، السافاك ونشاطه في إيران 1957 –1979، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ذي قار، كلية التربية، 2013، ص49.

[1] حسين عبد الحسن حسين، المصدر السابق، ص97–98.

[2] زكي جعفر الفيلي العلوي، تاريخ الكرد الفيليون وافاق المستقبل، دراسة في الجذور التاريخية والجغرافية ومراحل النضال، الكوثر للتنضيد، لندن، 2008،.ص486.

[3] عمار ياسر، المصدر السابق، ص102.

[4] شلومو نكديمون، المصدر السابق، ص227.

[5] محسن الحكيم: ولد في مدينة النجف الاشرف في 31ايار 1889 وهو الثاني من بين الاخوين الاكبر محمود الحكيم والأصغر هاشم الحكيم، توفي والده وهو ابن السادسة من عمره، وتلمذ على يد عدد من كبار مراجع الدين في الحوزة العلمية، بدا حياته الجهادية عام 1914 اذ اشترك في معركة الشعيبة ضد الاحتلال البريطاني، حصل على الاجتهاد في العلوم الدينية واستنباط الاحكام الفقهية عام 1919، تولى زعامة الحوزة العلمية بعد وفاة الميرزا النائيلي، ويعد من اشهر علماء الشيعة الامامية، عرف بمواقفه المتشددة تجاه العهد الملكي اذ رفض استقبال الملك فيصل الثاني احتجاجا على عدم تنفيذ المطالب الشعبيه، وفي 12 شباط 1960 اصدر فتواه الشهيرة الشيوعية كفر والحاد التي اصبحت مثارا للجدل اذ استخدمها البعثيون للإطاحة بالشيوعيون والتسلق للحكم، توفي في بغداد 2 ايار 1970 اثر اصابته بمرض السرطان، للمزيد ينظر إلى:وسن سعيد الكرعاوي، السيد محسن الحكيم دارسة في دوره السياسي والفكري في العراق 1946–1970م، مؤسسة افاق للدراسات والابحاث العراقية، مطبعة ثامن الائمة، بغداد، 2009.ص20.

[6] ايوب البارزاني، الحركة التحررية الكوردية وصراع القوى الإقليمية والدولية، 1958–1975، دار حقائق المشرق للنشر، جنيف، 2011، ص309.

النجف الأشرف وبحضور السيد أية الله أبو القاسم الخوئي إذ طلبت الحكومة العراقية منه السعي في حث الحكومة الإيرانية على سحب قواتها من المواقع التي حشدت فيها على ضفة شط العرب واحترامها المعاهدات والاتفاقيات المعقودة بين الطرفين مقابل وقف عمليات التهجير بحق الكرد الفيلين [1] وخلال الاجتماع عبر السيد اية الله محسن الحكيم عن سخطه من قيام الحكومة العراقية بتهجير الكرد وهو وذكر بانه عمل مخالف للمبادئ الإنسانية واشترط اية الله السيد محسن الحكيم على الحكومة العراقية تدخله في حل القضية بتقديم طلب رسمي موقعا من قبل الرئيس احمد حسن البكر وايقاف عمليات التهجير والاعتقالات بحق المواطنين الامر الذي رفضه الرئيس احمد حسن البكر على اعتبار ان الطلب الرسمي سوف يضعف الحكومة العراقية ويعطي المرجعية الدينية سلطة اقوى كما سيكون اعترافا من قبل الحكومة العراقية بفشلها في حل مشكلة الحدود مع الحكومة الإيرانية[2] وجاء رد الحكومة بطرد 20 ألف شخص من أصول إيرانية واعتقال ابنه مهدي الحكيم[3] .

ولا يفوتنا ان ننوه ان الحكومة العراقية استغلت العداء بين اية الله الخميني [4] والحكومة الإيرانية للتعاون معها في ازمة شط العرب الا ان اية الله الخميني رفض اي نوع من المصالحة أو التنسيق بينه وبين الحكومة العراقية[5].

(93) وسن الكرعاوي، المصدر السابق، 234.

(94) راضي دواي طاهر، المصدر السابق، ص101.

[3] مهدي الحكيم: هو السيد مهدي بن السيد محسن الحكيم، ولد عام 1935 في مدينة النجف، تعلم الكتاتيب في النجف وحينما بلغ من العمر عشر سنوات بدأت سيرته العلمية بدارسة العلوم الاسلامية في الحوزة العلمية في النجف، درس على يد محمد تقي الفقيه ومحمد علي بن السيد احمد الحكيم وحضر دروس زعيم الحوزة العلمية ابو القاسم الخوئي، تميز السيد محمد مهدي بمنهج خاص لتحركه السياسي يختلف عن باقي الشخصيات السياسية المعارضة للنظام في العراق وهذا المنهج الذي اختطه منذ تاريخ هجرته من العراق سنة 1969 بعد اتهامه من قبل السلطات العراقية وملاحقته من قبل اجهزتها حتى تاريخ استشهاده عام 1988.للمزيد ينظر الى: عمار ياسر العامري، السيد مهدي الحكيم، دارسة تاريخية في سيرته واثاره السياسية والاجتماعية 1935-1988، ص45-58.

[4] ولد اية الله الخميني في 20 جمادي عام 1902 في قرية خمين التي تبعد 80 ميلا جنوب غرب مدينة قم وكان والده مصطفى الموسوي قد قتل على يد الحاكم القا جاري عندما كان عمر الخميني لا يتجاوز السنه عاش حينها عند اهل والدته الذين كانوا اغلبهم من رجال الدين بعد وفاة امه عام 1912 عاش الخميني مع اخيه الكبير (باسنديداه موسوي) وهو من رجال الدين أيضا، انظم الخميني إلى حوزة آية الله عبد الكريم الحائري التي انتقلت من مدينة آراك إلى مدينة قم عام 1922 وبعد ان اكمل دراسته الحوزوية قام بتدريس الفلسفة والفقه في المدينة ونشر اول عمل له عام 1943 بعنوان (كشف الاسرار، اعتقل الخميني من قبل الشاه عام 1963 ثم اطلق سراحه في عام 1964ونفي خارج إيران حتى عام 1979 حيث قامت الثورة الإيرانية التي أطاحت بالشاه عاد بعدها إلى بلاده توفي عام 1979، ينظر إلى محمد حسنين هيكل، مدافع اية الله – قصة إيران والثورة دار الشروق للنشر، ط6، بيروت، 2002، ص178-184.

[5] محمد رسن دمان السلطاني، النشاط السياسي للسيد روح الله الموسوي الخميني في النجف الاشرف للمده (1965-1978)، جامعة بابل، كلية التربية الاساسية، مج 5، العدد1، ص130.

تأزمت العلاقة بين الدولتين وبات الموقف يهدد بالانفجار، وقدم العراق في 13 أيار 1969 من خلال مندوبه الدائم في الأمم المتحدة تقريرا إلى مجلس الأمن الدولي يحيطه علما بخطورة الوضع القائم على طول الحدود بين الدولتين مستشهدا أن إيران أنفقت 3 الأف مليون دولار من وارداتها النفطية خلال عامين لشراء اسلحه ويعادل هذا المبلغ مجموع ما أنفقته إيران خلال الخمس عشرة سنه الاخيرة، وان على مجلس الامن ان يؤدي دوره في اقرار الالتزام بالقوانين الدولية وإعادة السلام والاستقرار إلى المنطقة واعلن العراق عن رغبته في اجراء المفاوضات لحل الخلاف سلميا كما جاء في خطاب وزير خارجيته في الامم المتحدة طالب الشبيب[1] بتاريخ 3 اب 1969، فضلا عن موافقته على مساعي الحكومة الأردنية لحل النزاع دون استجابة من إيران[2]، ولم تعترف الحكومة العراقية بإلغاء إيران لمعاهدة الحدود عام 1937 وعدتها لازالت نافذة المفعول وان فسخها من قبل إيران وحدها يناقض مبادى ميثاق الأمم المتحدة ومبادى القانون الدولي وان عقد المعاهدات والمواثيق الدولية يتضمن حقوقا وواجبات يتحتم على الاطراف المتعاقدة الالتزام بها لذلك فان العراق سيحتفظ بحقوقه كاملة في شط العرب وسيتخذ الاجراءات الكفيلة بالمحافظة على سيادته في أراضيه[3].

النتائج:

1. أسهمت القيادات الكردية في الحكم كفئة من مكونات الشعب العراقي.
2. اتخذت الحكومة الإيرانية القيادات الكردية كورقة ضغط ضد الحكومة العراقية في سبيل إسقاطها أو إضعافها وبالتالي مطالبتها في شط العرب.
3. حاولت الحكومة العراقية عدم التخلي عن سيادتها في شط العرب رغم الضغط الإيراني الذي تتعرض له.
4. استخدم الأكراد ورقة ضغط جديدة ضد الحكومة العراقية بمساعدة إيرانية من خلال التعرض إلى أنابيبه نفط كركوك.
5. ضبط حد المبلغ المقدم للأكراد من قبل الحكومة الإيرانية لكي لا تحقق نصرا على القوات العراقية ونيل الحكم الذاتي وبالتالي مطالبة أكراد إيران بالانفصال على غرار أكراد العراق ومن جهة أخرى إنهاك الجيش العراقي.

---

[1] طالب حسين الشبيب: ولد في مدينة الرميثة عام 1931م، وهو مهندس وعضو قيادة البعث العراقي عام 1963، عين وزيرا للخارجية بعد انقلاب البعث الاول في 8 شباط 1963، واعفي من منصبه في تشرين الثاني من العام نفسه وبعد تسلم البعث السلطة مرة ثانية عام 1968 عين سفيرا في بون ثم اعفي من منصبه وعاش حياته متنقلا بين الولايات المتحدة الأمريكية ودمشق ثم استقر في لندن وتوفي فيها عام 1998. جواد هاشم، المصدر السابق، ص59.

[2] جريدة الجمهورية، العدد 1944، 16 شباط 1974.

[3] خورشيد شوكت راوندوزي، المصدر السابق، ص32.

قائمة المصادر والمراجع:

اولا: الوثائق الأميركية

(1) F.R.U.S, , 1969-1976, VOL, E4, from the Assistant Security of State stocth Assian Affairs to Securit of State Rogers Doc 248, 15, December, 968

(2) F.R.U.S, 1968-1972, Vole-4, Research study rans prepared in the the 13 urau of intelligenee research, Doc 310, 13, may, 1972

(3) F.R.U.s, vol, XXVLL, Research of conversation, Washingtion, may 29, 1969

(4) F.R.U.S, 1964-1968, volxxl, confidential Distribution limitee, obgect: position of the Kurds in iran 13/3/1986, p.4.

(5)F.R.U.S, 1969-1976, vol, XXVLL, -4, memorandum of conversation, Washingtion, 13, gone, 1969.

الكتب :

1. ادمون غريب، الحركة القومية الكردية، دار النهار للنشر، بيروت، 1973.
2. اوفرا بينغيو، كرد العراق بناء دولة داخل دولة، ترجمة: عبد الرزاق عبد الله بوتاني، دار اراس للطباعة والنشر، بيروت، 2014، ص52.
3. .حنا بطاطو، العراق، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة عفيف الرزاز، ط2، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1999، ص29-50.
4. خورشيد شوكت راوندوزي، الدوافع الخفية وراء مشكلة شط العرب، مطبعة الزمان للنشر، بغداد، 1977.، ص32.
5. عبد الخالق ناصر العامري، البرزاني مصطفى والقضية الكوردية في العراق 1931 – 1975، دار الجواهري للنشر، ص279.
6. عمار علي السمر، شمال العراق 1958 – 1975، دراسة سياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ص343.
7. سامح عبود، الاقليات الدينية والعرقية والمذهبية في إيران، دار المحروسة للنشر، القاهرة، 2014، ص92.
8. صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، قراءة في ملفات الحركات والاحزاب الكردية في العراق 1946- 2001، منتدى اقرأ، بيروت، 2001.

9. موسى مخول، الأكراد من العشيرة إلى الدولة، بيسان للنشر، بيروت، 2013، ص219.
10. لقاء مكي، دروب التاريخ الوعرة، الجزية نت للبحوث والدراسات، 2006.
11. مثنى امين قادر، قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية (القضية الكردية نموذجا)، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية للنشر، السليمانية، 2003، ص113.
12. علي ناغي علي خاني، الشاه 00وانا، المذكرات السرية لوزير البلاط الإيراني "اسد علم "الاسرار الكاملة لأيام الشاه الأخيرة قبل الثورة الاسلامية بإيران، ترجمة: فريق من الخبراء العرب، مكتبة مدبولي للنشر، القاهرة، 1993، ص77.
13. شلومو نكديمون، الموساد في العراق ودول الجوار، انهيار الآمال الإسرائيلية والكردية، ترجمة بدر عقيلي، دار الجليل للنشر، عمان، 1997.
14. فاضل البراك، مصطفى البارزاني الاسطورة والحقيقة، مكتبة يوسف للنشر، بغداد، 1989.
15. عزيز شريف، مذكرات عزيز شريف، (د.م)، 2010،
16. نائل الدهشان، القضية الكردية، معهد فلسطين للدراسات الاستراتيجية، فلسطين، 2009.
17. جواد هاشم، مذكرات وزير عراقي، ذكريات في السياسة العراقية 1967 –2000، دار المدى للنشر، بغداد، 2017.
18. منذر الموصلي، القضية الكردية في العراق "البعث والأكراد"، دار بيسان للنشر، بيروت، 2000.
19. محمد حسنين هيكل، مدافع اية الله – قصة إيران والثورة دار الشروق للنشر، ط6، بيروت، 2002.
20. مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية ج3، ثورة ايلول 1961 – 1975، اربيل، 2002.

الرسائل والأطاريح غير المنشورة.

1) ابراهيم رسول العامري، التطورات السياسية الداخلية في العراق، 1968–1973، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء، 2017.
2) جاسم محسن عبيد، موقف الاتحاد السوفيتي من الحرب العراقية – الإيرانية 1980–1988، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ذي قار.
3) علياء صبار خلف نوري الخالدي، عبد الرزاق النايف ودوره السياسي والعسكري في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الانبار، 2018، ص6–24.
4) فايز عبد الله العساف، الاقليات واثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق نموذجا)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، 2010.

البحوث المنشورة:

محمد رسن دمان السلطاني، النشاط السياسي للسيد روح الله الموسوي الخميني في النجف الاشرف للمده (1965–1978)، جامعة بابل، كلية التربية الاساسية، مج 5، العدد1.

شذى فيصل رشو العبيدي، أكراد العراق في العلاقات العراقية الإيرانية (1958 – 1975)، مجلة ادأب ذي قار، جامعة ذي قار، مج 2، العدد 6.

الموسوعات:

حسن لطيف كاظم الزبيدي، موسوعة السياسة العراقية، مفاهيم – احداث – احزاب – شخصيات شركة العارف للنشر بيروت، 2013.

محمد علي الصويركي الكردي، الموسوعة الكبرى لمشاهير الكرد عبر التاريخ، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2008، مج4.

المقابلات الشخصية:

مقابلة شخصية مع محمود عثمان، اربيل، 18 شباط 2022.

مقابلة شخصية مع الباحث والصحفي ممتاز الحيدري، اربيل، 15 شباط 2022.

الصحف:

جريدة الجمهورية، العدد 1944، 16 شباط 1974.

جريدة الثورة، بغداد، العدد 62، 19تشرين الثاني 1968.

جريدة الثورة، بغداد، العدد62، 19 تشرين الثاني 1968.

جريدة الجمهورية، العدد 26، 3242 كانون الثاني، 1974.

جريدة الثورة بغداد، العدد، 1746، 24، نيسان، 1974.